فاثبتوا الياء ولو لم تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة والالما
جاز اثباتها والوجه الخامس انهم قالوا جعلا وهو مركبة من
فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة فعل لو اسم واحد وحكم على
موضعه بالرفع على الابتدا والوجه السادس انهم قالوا زيد
ظننت قائم فالغوها والالغاء انما يكون للمفردات لا للجمل
فلو لم تنزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة والالما جاز
الالغاء والوجه السابع انهم قالوا للواحد قفا على التثنية
لان المعنى قف قف قال الله تعالى القيا في جهنم فثنى
وان كان الخطاب لمالك واحد لان المراد الق الق والتثنية
ليست للافعال وانما هي للاسماء فلو لم تنزل الاسم بمنزلة
بعض الفعل والالما جاز تثنية باعتباره فاذا ثبت بهذه الاوجه
ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه
فان قيل لم زعمتم ان قول القائل زيد قام مرفوع بالابتدا
دون الفعل والفصل بين قولنا زيد ضرب وضرب زيد
قيل لوجهين احدهما ان من شرط الفاعل ان لا يقوم
عبرة مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان
تقدير زيد على الفعل بمنزلة تاخيره لاستحال قولك
زيد قام اخوه وعمرو انطلق غلامه ولما جاز ذلك دل
على انه لم يرتفع بالفعل بل بالابتدا والوجه الثاني انه لو كان
الامر على ما زعمتم لوجب ان لا يختلف حال الفعل وكان ينبغي
ان تقول الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان
وقام الزيدون فلما لم يقل الا الزيدان قاما والزيدون
قاموا دل على انه يرتفع بالابتدا دون الفعل فان قيل

فلم

فلم استتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما
وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لان الفعل لا يخلو
من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدمنا اسما
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم نحتج الى اظهار ضمير لاحاطة العلم
بانه لا يخلو من فاعل واحد واذا قدمنا اسما مثنى على الفعل نحو
الزيدان قاما او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب اظهار ضمير
التثنية والجمع لانه قد يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرهما لوقع
الالتباس وقد يعلم ان الفعل لاثنين او جماعة فاوهمه ان مثنا او مجموعا

باب المفعول به

اذا قال قائل ما المفعول به قيل كل اسم تعدت
اليه فعل فان قيل فما العامل في المفعول قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب اكثر النحويين الى ان العامل في المفعول هو الفعل
فقط وذهب بعض النحويين الى ان العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول
الصحيح هو الاول وهذا القول ليس بصحيح وذلك لان الفاعل
اسم كما ان المفعول كذلك فاذا استويا في الاسمية والاصل
في الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الاخر واذا
ثبت هذا واجمعنا على ان الفعل له تاثير في العمل فاضافة ما لا
تاثير له في العمل الى ما له تاثير لا تاثير له فدل على ان العامل هو
الفعل فقط وهو على ضربين فعل متعد بغيره وفعل متعد
بنفسه فاما ما يتعدى بغيره وهو الفعل اللازم ويتعدى
بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف نحو خرج المتاع وخرجته
وخرج الخز عن خرج زيد وخرجت به وكذلك فرح زيد
وفرحته وفرحت به وما اشبه ذلك واما المتعدي بنفسه
فعلى ثلاثة اضرب ضرب يتعدى الى مفعول واحد تقول ضرب

وهو فعل الغرض فالغرض فيه ضرب زيد لا وقوعه على عمرو